جمهورية مصر العربية
وزارة التعليم العالي
جامعة القاهرة – كلية الحقوق
قسم القانون التجاري

الأحكام القانونية للعقود الإلكترونية

(دراسة مقارِنة)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون التجاري

مقدمة من الباحث

صفوان حمزة إبراهيم عيسى الهواري

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

الأستاذة الدكتورة/ **سميحة مصطفى القليوبي**
أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة القاهرة (مشرفة ورئيسة)
الأستاذ الدكتور/ **محمود مختار أحمد بريري**
أستاذ القانون التجاري والبحري بكلية الحقوق جامعة القاهرة (مشرفًا و عضوًا)
الأستاذ الدكتور/ **رضا محمد إبراهيم عبيد**
أستاذ القانون التجاري والبحري– عميد كلية الحقوق جامعة بني سويف الأسبق (عضوًا)
الأستاذ م الدكتور/ **خليل فكتور تادروس**
أستاذ القانون التجاري والبحري المساعد بكلية الحقوق – جامعة القاهرة (عضوًا)

جامعة القاهرة ٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ
وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن
وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ
وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ }

صدق الله العظيم

الأنعام ٥٩

شكر وتقدير:

الحمد لله المنان المتفضل عليَّ بسابغ النعم، الحمد لله ملء السماوات وملء الأرض بما يسر لي من إتمام هذه الرسالة.

وبعد . . . . . .

أتوجه بفيض من الشكر والعرفان المقرون بعظيم الامتنان لأستاذتي الفاضلة الدكتورة/ سميحة القليوبي لقبولها الإشراف على هذه الأطروحة، ولسعة صدرها وصبرها رغم انشغالها الشديد، وعلى ما أولتني من عناية ودعم في سبيل إتمام الأطروحة، وعلى قراءتها الدقيقة لها حرفًا بحرف، بل وقراءتها ما وراء الحرف، فجزاها الله عني خير الجزاء، وأعظم لها الأجر والثواب.

كما والشكر متوجه إلى الأفاضل أعضاء هيئة المناقشة (أ.د/ محمود مختار بريري، أ.د/ رضا عبيد، أ.م.د/ خليل فكتور تادروس) لتفضلهم بقبول مناقشتها، وتحمُّلهم عناء قراءتها.

والشكر الجزيل إلى كل من أسدى إليَّ كلمة نصح وإرشاد.

إهـــــداء

أهدي هذه الرسالة لوجه الله الكريم، وإلى حبيبنا وشفيعنا محمد (ص)، وآله، وأصحابه الطيبين الطاهرين.

وإلى رمز العطاء والتضحية والدي العزيز شيخ المحامين بمحافظة قنا، الذي أفنى عمره كدًا وتعبًا، وقاوم الأسقام والآلام، وكان زعيمًا بحق في نصرة المظلومين وإعادة الحقوق لأصحابها، والذي كان صاحب الفضل في عشقي لدراسة القانون، تغمده الله بواسع رحمته، وأسكنه فسيح جناته.

وإلى العطاء الزاخر والبحر الخضم التي جادت بزهرة عمرها لأجلنا من غير ضيق أو سئم، أمي الحبيبة إلى قلبي.

وإلى أصدقاء الدرب ورفقاء العمر، إخوتي وأخواتي الأعزاء.

وإلى زوجتي شريكة كفاحي واجتهادي.

وإلى ابني الحبيب حمزة، بارك الله فيه وجعله من الصالحين.

المقدمة

أولاً: موضوع الرسالة:

الموضوع الذي تدور حوله هذه الرسالة هو: "الأحكام القانونية للعقود الإلكترونية" دراسة مقارنة، وهي تتناول الأسس والأحكام القانونية التي تنظم العقود التي تنظم التجارة التي تتم باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة؛ أو ما بات يطلق عليه التجارة الإلكترونية.

ولقد مرت التجارة الإلكترونية بعدة مراحل؛ حيث يرجع ظهور مفهوم التجارة الإلكترونية إلى بداية السبعينيات من القرن العشرين باستخدام شركات أمريكية شبكات خاصة تربطها بعملائها وشركات أعمالها، وفي أوائل السبعينيات بدأت تطبيقات التجارة الإلكترونية للتحويلات الإلكترونية للأموال (Electronic Fund Transfers) لكن مدى التطبيق لم يتجاوز المؤسسات التجارية العملاقة وبعض الشركات، في نفس فترة السبعينيات ظهر مفهوم تبادل البيانات إلكترونيًّا (Electronic Data Interchange) الذي وسّع تطبيق التجارة الإلكترونية ونقلها من مجرد معاملات مالية إلى معاملات أخرى، وامتدت التقنية من مؤسسات مالية إلى مؤسسات أخرى.

كما بدأ انتشار البريد الإلكتروني مع العمل الشبكي، وزاد انتشاره في الأعمال منذ أوائل الثمانينيات كبديل فعّال وسريع للبريد التقليدي والفاكس، ثم أصبح من أهم الأدوات التي يستخدمها رجال الأعمال والمؤسسات. ومع تحول الإنترنت إلى أداة مالية وربحية في تسعينيات القرن العشرين وانتشارها ونموها خرج مصطلح التجارة الإلكترونية ثم تطورت تطبيقات التجارة الإلكترونية بانتشار شبكة الإنترنت ودخولها الخدمة العامة في النصف الأول من التسعينيات، وبظهور شبكة ويب خلال النصف الثاني من التسعينيات بدأت الشركات تستخدم البريد الإلكتروني مع خدمات استعراض وإنشاء مواقع ويب لعرض أنشطتها ومنتجاتها ووسائل الاتصال بها وبينها.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
المبحث التمهيدي: ماهية عقود التجارة الإلكترونية وطرق إبرامها	**١٥**
المطلب الأول: تعريف العقد الإلكتروني وخصائصه	١٩
المطلب الثاني: طرق إبرام العقد الإلكتروني	٤٩
الباب الأول: النظام القانوني للعقود الإلكترونية	**٧١**
الفصل الأول: انعقاد العقد الإلكتروني وصحته	**٧٥**
المبحث الأول: الإيجاب الإلكتروني	٧٧
المطلب الأول: ماهية الإيجاب الإلكتروني	٧٧
المطلب الثاني: تمييز الإيجاب الإلكتروني	٨٨
المبحث الثاني: القبول الإلكتروني	**١٠٥**
المطلب الأول: ماهية القبول الإلكتروني ووسائل التعبير عنه	١٠٥
المطلب الثاني: زمان ومكان إبرام العقد الإلكتروني	١١٩
الفصل الثاني: إثبات العقد الإلكتروني	**١٣٣**
المبحث الأول: المحررات الإلكترونية	١٣٥
المطلب الأول: مفهوم المحرر الإلكتروني	١٣٥
المطلب الثاني: الحجية القانونية للمحرر الإلكتروني في الإثبات	**١٤٥**
المبحث الثاني: التوقيع الإلكتروني كوسيلة لإثبات العقود الإلكترونية	١٦٥
المطلب الأول: مفهوم التوقيع الإلكتروني	١٦٦
المطلب الثاني: حجية التوقيع الإلكتروني في مجال العقود الإلكتروني	١٧٩
الباب الثاني: تنفيذ العقد الإلكتروني وآلية حماية المستهلك	**١٩٣**
الفصل الأول: تنفيذ العقد الإلكتروني	**١٩٧**

المبحث الأول: الالتزامات التقليدية التي يتحملها المنتج والمستهلك المترتبة على التعاقد الإلكتروني	١٩٩
المطلب الأول:التزامات المنتج في التعاقد الإلكتروني	٢٠٠
المطلب الثاني: التزام المستهلك باستلام السلعة أو الاستفادة بالخدمة في العقود الإلكترونية	٢١٩
المبحث الثاني: الوفاء الإلكتروني كوسيلة مستحدثة لسداد الثمن في العقود الإلكترونية	٢٣٣
المطلب الأول: مضمون الوفاء الإلكتروني المتطور عن وسائل تقليدية	٢٣٤
المطلب الثاني: الوسائل المستحدثة للوفاء الإلكتروني في العقود الإلكترونية	١٤٣
الفصل الثاني: حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني.	**٢٦٧**
المبحث الأول: مفهوم المستهلك عبر الإنترنت وحمايته من التصرفات الجائرة	١٦٩
المطلب الأول: تحديد مفهوم المستهلك عبر الإنترنت	٢٧٤
المطلب الثاني: حماية المستهلك من التصرفات الجائرة التي تتم عن بعد	٢٨١
المبحث الثاني: حقوق المستهلك في مجال التعاقد الإلكتروني	٢٩٥
المطلب الأول: التزام المهني إعلام المستهلك في العقود الإلكترونية	٢٩٦
المطلب الثاني: حق المستهلك في العدول ورد المبيع في العقود الإلكترونية	٣٠٩
الباب الثالث: تسوية منازعات العقود الإلكترونية	**٣٢٣**
الفصل الأول: قواعد تسوية منازعات العقود الإلكترونية أمام القضاء	**٣٢٧**
المبحث الأول: القانون واجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية	٣٢٩
المطلب الأول: الإسناد الشخصي (خضوع عقود التجارة الإلكترونية بوجه عام لقانون الإرادة)	٣٣٠
المطلب الثاني: محاولة تطبيق قواعد الإسناد الموضوعية على عقود التجارة الإلكترونية	٣٤٥
المبحث الثاني: الاختصاص القضائي بالنظر في منازعات العقود	٣٥٣

الإلكترونية	
المطلب الأول: طبيعة ضوابط الاختصاص القضائي الدولي بعقود التجارة الإلكترونية	٣٢٣
المطلب الثاني: الحلول المقررة لتنازع الاختصاص القضائي بالعقود الإلكترونية في النظم المقارنة	٣٦٣
الفصل الثاني: التحكيم الإلكتروني كوسيلة لحل منازعات العقود الإلكترونية	**٣٧٥**
المبحث الأول: الأحكام العامة التحكيم الإلكتروني	٣٧٧
المطلب الأول: مفهوم التحكيم الإلكتروني	٣٧٨
المطلب الثاني: هيئات التحكيم الإلكتروني (مصادر أحكام التحكيم الإلكتروني)	٣٨٣
المبحث الثاني: الإطار القانوني للتحكيم في مجال عقود التجارة الإلكتروني	٣٩٧
المطلب الأول: مشروعية اتفاق التحكيم الإلكتروني	٤٠١
المطلب الثاني: إجراءات التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الإلكترونية	٤٠٩
المطلب الثالث: حكم التحكيم الإلكتروني	٤١٥
الخاتمة	٤٢٩
أولاً: أهم نتائج البحث	٤٢٩
ثانيًا: التوصيات	٤٣٩
لائحة المراجع	٤٤٦
قائمة بأهم الاختصارات	٤٨٩
الفهرس	٤٩١

(مستخلص الرسالة)

تتناول هذه الرسالة الأحكام التي قررتها القوانين المقارنة على المستويين: الدولي، والوطني؛ لتنظيم العقود الإلكترونية، كما أنها اعتمدت أيضًا في تحديد هذه الأحكام على السوابق القضائية التي تُعد بدورها مكملة للنواقص التي تلحق بالنصوص التشريعية.

وفي إطار موضوع البحث قمنا بدراسة ماهية عقود التجارة الإلكترونية، وبيان خصائصها، وطرق إبرامها، وأوجه الاتفاق بينها من حيث انعقاد العقد وصحته مع القواعد العامة المعمول بها، ومدى حاجتها إلى تنظيم قانوني خاص بها، كما تناولت الرسالة مدى ملائمة الأحكام الخاصة بإثبات العقد الإلكتروني فيما يتعلق بالمحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني في ظل قانون التوقيع الإلكتروني المصري والقوانين المقارنة، ومدى كفاية التنظيم القانوني لتنفيذ الالتزامات المترتبة على العقد الإلكتروني، كما تناولت بحث السبل التي كفلتها القوانين المقارنة على المستويين الوطني والدولي حمايةً للمستهلك في مجال التعاقد الإلكتروني، وانتهت الرسالة إلى البحث في سبل فض المنازعات التي تترتب على العقود الإلكترونية، سواء على مستوى القضاء التقليدي، أو بطريق التحكيم الإلكتروني.

الكلمات الدالة:

العقود الإلكترونية- التجارة الإلكترونية- الدفع الإلكتروني- التعاقد عبر وسائل الاتصال الحديثة- التحكيم الالكتروني.

توقيع أ.د/ المشرفة على الرسالة

توقيع أ.د/ المشرف المساعد